سنقوم به من خلال دراسة بعض القضايا التي استقطبت اهتمام المحدثين وأهمّها حسب ما ذكرنا، ما تركّز على نواة الجملة.

سننطلق من بعض المبادئ ضمن نظرية العوامل التي اعتبرها المحدثون نسخا لمبادئ فلسفية وننظر إن كان اعتماد القدامى لها خرج بهم عن مقتضيات الوصف اللّغوي وأوقعهم في متاهات مادّة المضمون مثلما كان ذلك مع النحاة الأروبيين الذين راموا بناء أنحاء انطلاقا من مسلمات فلسفية ما قبلية على نحو ما أسلفنا.

6. 1 - تلازم المسند والمسند إليه

يتعلق هذا المبدأ بنواة الجملة الفعلية ويلخّصه قول القدماء: - لا يخلو فعل من فاعل -. فقد رأى فيه بعض المحدثين مظهرا من مظاهر تأثر النحاة بالفلسفة وخاصّة - بالقول الفلسفي -: لا بدّ لكل حدث من محدث. وألحّ بعضهم على أن هذا القول وإن كان يصحّ في العالم الخارجي فإنّه لا يصح التمسّك به عند وصف المعطيات اللّغوية. واتخذوا من هذا القول دليلا على أن القدماء ماثلوا بين العوامل النحوية والموجودات الحقيقية وأعطوها حكمها في الفعل والتأثير. وهي أقصى صورة من صورة الخلط بين مادّة المضمون وشكله.

إلا أن الباحث إذا لم يسلّم بما يقوله خصوم القدماء فيهم، وعاد إلى نصوصهم، اكتشف أن النحاة المحققين لم يكونوا يجرون العوامل النحوية مجرى المؤثرات الحقيقية. إنما هي شبهة وقع فيها ضعافهم الذين لا يعتد بآرائهم، يدلك على ذلك أن بعضهم نبه بصريح العبارة، دفعا لهذا التأويل الواهم أن محدث علامات الإعراب في الاسم ومعانيها هو المتكلم، ووضحوا أن نسبة هذا التأثير إلى بعض الألفاظ كان من باب المجاز العقلي [1] الذي يعين على فهم الظاهرة المدروسة. وحقيقة رأيهم في العوامل: أنّها كلم (في الغالب الأعم) تلتئم مع كلم أخرى يسمّونها معمولاتها وينشأ عن التئام صنفيهما معنى تركيبي يشير إليه تغيّر

1 انظر شرح الكافية ج 1 ص 63 وكذلك ابن جني في الخصائص ج I ص 110 - 111.